شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

مكتب رئيس مجلس الادارة

السادة/ البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم :-

صورة من محضر الجمعية العامة العاديه للشركة المنعقده فى ٢٠٢٥/٩/٢٨

وسوف نوافى سيادتكم بصورة من ذات المحضر بعد توثيقه من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

هذا للعلم والإحاطة واتخاذ اللازم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

مسئول الاتصال
مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"

شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية
طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
١٩ شارع الجلاء - طنطا

محضـــر
اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة
بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥ م

*****

انعقدت الجمعية العامة العادية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في الساعة الثالثة عصراً يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/٩/٢٨ م بمقر (نادي ضباط الحرس الجمهوري - قاعه القصر الكبير) -تقاطع شارع الطيران مع شارع صلاح سالم -عمارات العبور بجوار عمارة (١) برئاسة :-

السيد اللواء / محمد إيهاب احمد سعد غانم رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية

وبحضور كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة :-

* السيد المهندس / عبد العزيز شكري إبراهيم	الرئيس التنفيذي	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
* السيد المحاسب/ ممدوح عبد الحميد احمد عليوة	العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
* السيد المهندس / علي عبد العزيز رزق	عضو مجلس الإدارة غير متفرغ	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
* السيد اللواء/ احمد محمد عبد المنعم احمد	عضو مجلس الإدارة غير متفرغ	عن الشركة القابضة للصناعات الغذائية
* الآنسة / ياسمين أحمد ضياء الدين حسين	عضو مجلس الإدارة غير متفرغ	عن المساهمين الأفراد- ممثل شركة الأهلي للاستثمارات
* السيد المهندس / محمد عبد الجواد عز	عضو مجلس الإدارة غير متفرغ	ممثل اتحاد المساهمين العاملين

وبحضور السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب) :-

* السيد المحاسب / احمد محمد فرج	وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
* السيد المحاسب / على سيد على	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
* السيد المحاسب / شنودة حربى خليل	مراجع أول

وبحضور مراقب الحسابات الخارجي :-

- السيد الأستاذ المحاسب /باسم احمد عبد العزيز بتفويض من السيد الأستاذ المحاسب/ محمد محمد اسماعيل

- **ولم يحضر الاجتماع :-**
  - ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية
  - ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

وقد تفضل السادة مراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجي بمراجعةِ إجراءات عقد الجمعيةِ العامة العادية وتبين صحتها، كما تم مراجعة سجل حضور السادة أعضاء الجمعية والذي تضمن حضور ٣١ مساهما يمثلون ٥٨٤٧٧٦٩ سهما بنسبة ٧٧,٩٧٪ من إجمالي رأس المال وذلك على النحو التالي :-

* الشركة القابضة للصناعات الغذائية	٢٠٢٨٨٠٠
* اتحاد المساهمين العاملين	٩٥٣١٩٢
* باقي المساهمين	٢٨٦٥٧٧٧
* بإجمالي	٥٨٤٧٧٦٩

وقد قامت الشركة بإتاحة التصويت عن بعد عبر وسائل الوسائل الالكترونية

وبذلك أعلن السيد اللواء / محمد إيهاب احمد - رئيس الجمعية العامة للشركة اكتمال النصاب القانوني للانعقاد وصحة اجتماع الجمعية العامة .

CamScanner

(وقـائع الجلســة)

في بداية الاجتماع عرض اللواء / محمد إيهاب احمد - رئيس الجمعية العامة للشركة النظر في أمر :

تعيين كل من أمين السر وجامعي الأصوات : -

* وقد وافقت الجمعية على تعيين أمين السر وجامعي الأصوات على النحو التالي : -

- السيدة/ ايمان محى الدين كاشف	مدير إدارة	أميناً للسر
- السيد المحاسب/ عرفات بدراوي راغب	رئيس قطاع التكاليف	جامعي الأصوات
- السيد المحاسب / محمد مصطفي عبد الجواد	مدير إدارة الاستثمار والتمويل	
- السيد المحاسب / طارق محمد كامل	محاسب	

وقد بدأ السيد اللواء / محمد إيهاب احمد - رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة للشركة حديثه بقولـه :

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
(ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير) صدق الله العظيم

نبدأ أعمال الجمعية العامة العادية للنظر في اعتماد القوائم المالية حتى ٣٠ /٢٠٢٥/٦ لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا شركة مساهمة مصرية خاضعه لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنه ١٩٨١.

في البداية نود ان نرحب بالسادة :

السيد الدكتور المهندس/ علاء الدين ناجى	العضو المنتدب الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية
السيد المحاسب / عادل أحمد الخطيب	العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب
السيد اللواء / محمد على المحروقي	العضو المنتدب المتفرغ لشئون الصناعات الغذائية

ونرحب بالسادة رؤساء القطاعات بالشركة القابضة

كما نرحب بالسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب)

* السيد المحاسب / احمد محمد فرج	وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
* السيد المحاسب / علي سيد علي	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
* السيد المحاسب / شنودة حربي خليل	مراجع أول

كما نرحب بالسيد الأستاذ المحاسب /باسم احمد عبد العزيز بتفويض من السيد الأستاذ المحاسب/ محمد محمد اسماعيل مراقب حسابات الشركة

كما نرحب بالسادة / كبار المساهمين وكذلك السادة المساهمين

السادة الأفاضل الحضور، يطيب لي شخصيا ونيابة عن السادة الزملاء أعضاء مجلس إدارة الشركة وقياداتها والعاملين بها، أن نتقدم لحضراتكم جميعا بكل الود والتحية مع خالص الإعزاز والتقدير مقرونا بأطيب التمنيات القلبية :

وفي إطار سعي مجلس الإدارة منذ توليه المسئولية لتوفير مناخ عمل جيد للعاملين والعمل بروح الفريق فقد استطاعت الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحقيق مؤشرات ايجابية كبيرة في كميات القمح المطحون لإنتاج دقيق ٨٧,٥٪ حيث بلغت ١٣٥٩٩١٨ طن، وفي كميات القمح المطحون لإنتاج الدقيق الفاخر ٧٢ ٪ حيث بلغت ٨٩١١٣ طن

وكذا .... زيادة قيمه مبيعات المكرونة بحوالي ١١ مليون جنيه وزيادة الفوائد الدائنة بمبلغ ٧٨,١٧٢ مليون جنيه وتم عمل المخصصات اللازمة لمواجهة أيه التزامات محتملة

CamScanner

هذا ..... وقد تحقق فائض قبل الضريبة هذا العام بلغ ٥٨٥,٤٣٩ مليون جنيه مقابل ٥٤٠,٢٢١ مليون جنيه في العام السابق.

وفائض بعد الضريبة هذا العام ٤٢٤,٨٤٧ مليون جنيه مقابل ٤١٥,٢٩٠ مليون جنيه في العام السابق.

وهذا.... بالرغم من الزيادات المستمرة في اسعار مستلزمات الانتاج من الوقود والكهرباء والمياه وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف وكذلك بند الاجور.

ونعدكم جميعا ببذل أقصى ما نستطيع من جهد من أجل الحفاظ على مكتسبات الشركة وزيادة نموها سائلا المولي العلي القدير ان يوفقنا جميعا (مجلس ادارة وعاملين) لخدمه هذا الصرح العملاق شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا.

وفى النهاية اتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة الافاضل الحضور وجميع السادة الأفاضل أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة وقياداتها على مساندتهم ومعاونتهم الصادقة للشركة وشكرا وتقديرا للسادة الأفاضل المحاسبين من قيادات ومراقبين الجهاز المركزي للمحاسبات على ملاحظاتهم المثمرة في إثراء الأداء للشركة.

*والان ندعو السيد المهندس / عبد العزيز شكري إبراهيم - الرئيس التنفيذي للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة على حضراتكم عن القوائم المالية في٣٠ / ٢٠٢٥/٦م فليتفضل.

وقد استهل السيد المهندس / عبد العزيز شكري إبراهيم - الرئيس التنفيذي - حديثه بقوله : -

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ومآبكم من نعمة فمن الله }

صدق الله العظيم

في البداية اتقدم واعضاء مجلس الادارة بالشكر لجميع العاملين بالشركة ويطيب لي بالأصالة عن نفسي وعن زملائي اعضاء مجلس الادارة وجميع العاملين أن انتهز هذه المناسبة للتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من : -

السيد الدكتور المهندس/ علاء الدين ناجى	العضو المنتدب الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية
السيد المحاسب / عادل أحمد الخطيب	العضو المنتدب المتفرغ لشئون المطاحن والسلع والمضارب
السيد اللواء / محمد على المحروقي	العضو المنتدب المتفرغ لشئون الصناعات الغذائية

السادة / رؤساء قطاعات ومديري العموم بالشركة القابضة لما لمسناه من تعاون مثمر وبناء لصالح الشركة والعاملين

وخالص شكري للسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والسيد مراقب الحسابات ومعاونيه...

وحتى لا أطيل على حضراتكم وحفاظاً على وقت الجمعية رأيت الاكتفاء بعرض موجز لتقرير مجلس الإدارة تاركاً للسادة مراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات والسيد الأستاذ/ مراقب الحسابات القانوني للشركة واستفسارات سيادتكم الوقت الكافي حتى تخرج قرارات الجمعية العامة بالشكل الذي يحقق تمام الفائدة المرجوة وذلك على النحو التالي : -

أولاً : مجال الإنتاج :

بلغ المطحون من الأقماح ١٤٤٩٠٣١ طن بنسبة ١٠٧٪ من المستهدف هذا العام على النحو التالي : -

١- ٨٩١١٣ طن قمح لإنتاج دقيق ٧٢ ٪.

٢- ١٣٥٩٩١٨ طن قمح لإنتاج دقيق ٨٧,٥ ٪ بلدى منظومة.

٣- بلغت كمية الدقيق المصنعة خبز تمويني ٤٣١٢ جوال ١٠٠ كيلو وكمية ٢٠٩ جوال خبز إفرنجي.

٤- كمية ٦٧٨٩ طن دقيق مصنع المكرونة.

ثانياً : مجال تسويق القمح المحلى :

بلغت كمية تسويق القمح المحلى هذا العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (٢٨٣٦٩٠) طن بنسبة تحقيق الهدف ١١٣٪

ثالثاً : الخطة الاستثمارية :

المعتمد للمشروعات الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ مبلغ ٧٢ مليون جنيه وبلغ المنصرف الفعلي ٥٩,٥٨٣ مليون جنيه وفقاً للآتي :-

القيمة بالألف جنية

بيـــــــان	
مطاحن الغربية	٩١٠
مطاحن البحيرة	٣٣٢٩
مطاحن كفر الشيخ	٤٨٧
مطاحن القليوبية	٣١
مطاحن المنوفية	٢٠٥٩
مخابز	٣٨
مخازن وشون وورش صوامع	٨٥٩
وحدات المركز الرئيسى	٣٨٨
والحركة والنقل	٥١٤٨٢
جملة	٥٩٥٨٣

رابعا : المحافظة على البيئة :

قامت الشركة بدورها للمحافظة على البيئة وذلك بعمل تعديلات على النقر الخاصة باستلام الاقماح في جميع المطاحن لامتصاص الغبار الناتج عن تفريغ الاقماح وتحديث منظومة الإطفاء بكافة مواقع الشركة بما يتماشى مع كود الشركة.

خامسا : نتائج الأعمال :

أسفرت نتائج أعمال الشركة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠ فائض قبل الضريبة قدره ٥٨٥,٤٣٩ مليون جنيه مقارناً بفائض العام المالي المقارن ٢٠٢٤/٢٠٢٣ قدره ٥٤٠,٢٢١ مليون جنيه بنسبة تطور ١٠٨٪ وفائض بعد الضريبة قدره ٤٢٤,٨٤٧ مليون جنيه مقابل ٤١٥,٢٩٠ مليون جنيه بنسبة تطور ١٠٢٪.

**ونعدكم كمجلس ادارة بذل اقصى كي نستطيع من جهد من اجل الحفاظ على مكتسبات الشركة سواء من ناحية التنمية البشرية التي يبذل فيها جهدا كبيرا نرجو الله ان يؤتى ثماره سريعا ومن ناحية استكمال عملية التطوير المستمر لوحدات الشركة ومعداتها بما يتلاءم مع أحدث النظم في التشغيل.

وفي النهاية أتقدم بالشكر لقادة الشركة السابقين ورئيس مجلس إدارة الشركة السابق الدكتور / عادل عصفور وللسيد المحاسب / ناصر مبروك رحمه الله عليه بما بذلوه من جهد في الشركة

شكرا للسيد المهندس/عبد العزيز شكري (الرئيس التنفيذي للشركة)، والآن ندعو السادة الجهاز المركزي للمحاسبات لعرض الملاحظات وسيتولى الرد على الملاحظات السيد المحاسب / ممدوح عبد الحميد عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) فليتفضل مشكورا.

**وقد تحدثت السيد المحاسب / احمد محمد فرج - وكيل الوزارة - مدير الادارة ادارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب :-

بسم الله الرحمن الرحيم.. السيد المهندس الدكتور رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا -السيد المهندس الرئيس التنفيذي -السيد الدكتور المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية السيد الدكتور المهندس الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية السادة النواب ورؤساء القطاعات السادة الحضور كل عام وحضراتكم بخير بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ معروض أمام حضراتكم التقرير التفصيلي لمراقب الجهاز المركزي للمحاسبات وأدعو الأستاذ على سيد على بعرض أهم الملاحظات باختصار وشكرا

** وقد تحدث السيد المحاسب / على سيد على وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة بقوله :-

بسم الله الرحمن الرحيم.. السادة الحضور كل عام وأنتم بخير

الي السادة مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا.

تقرير عن القوائم المالية :-

راجعنا القوائم المالية المعدلة المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠يونيه ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الاخرى.

CamScanner

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئوله عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صله بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبة الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداة المراجعة للحصول على تاكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من اى أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن اعمال المراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطا , ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشاة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشاة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

اننا نرى ان ادلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

الملحوظة

بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن العام المالي المُنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٢٤,٨٤٧ مليون جنيه ، مقابل نحو ٤١٥,٢٩٠ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٩,٥٥٧ مليون جنيه ,

وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، أهمها الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ٣٢١,٦٩٦ مليون جنيه، بما يعادل ٧٥,٧٪ من الربح المُحقق، مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ٣٠٨,٥٩٧ مليون جنيه عن المستهدف بالموازنة الإستثمارية عن الفترة، والمُقدر بنحو ١١٦,٢٥٠ مليون جنيه ، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٣٦٥,٥٪,

يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم إيرادات النشاط الأساسي، مع مراعاة الدقة عند إعداد تقديرات موازنة الشركة

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

نسبه الايرادات والارباح المتنوعة الى الفائض قبل الضريبة ٥٤,٩٥٪ وهى ايرادات ناتجه عن انشطة نوعيه والتي تعتبر امتداد لمزاوله الشركة للنشاط

الملحوظة

لم تقم الشركة بتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وكذلك بيانات السجل التجاري للشركة، وبما يعكس التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكل المساهمين توافقاً للتغيرات في نسبة المساهمة,

نكرر التوصية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وتحديث السجل التجاري للشركة بما يعكس هيكل المساهمين الحالي

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

سوف يتم دراسة تعديل المادة (٧) من النظام الأساسي في أقرب جمعيه عامة غير عاديه وان تعديل راس المال وهيكل المساهمين يتطلب إجراءات لم يتم الانتهاء منها

الملحوظة

تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ - والبالغ صافي قيمتها الدفترية نحو ٣٢٢,٩٣٤ مليون جنيه - بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة، وقد تبين بشانها ما يلي :

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي :

* نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها بالعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ (٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم) وقامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد، بعد إنهاء التسجيل وبناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في أغسطس ٢٠٢٥

* نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠، وبالتقدم للشهر العقاري لإستخراج شهادات القيود ومطابقة أرقام قطع الأرض محل العقد، تبين أن بعضاً منها غير مُسجلة بملكية مجلس مدينة بنها، مما حال دون إتمام إجراءات التسجيل,

CamScanner

يتعين سرعة نهو الإجراءات القانونية لتسجيل العقود الإبتدائية الخاصة بكل من أرض مطحن كفر الدوار، وأرض مجمع المخابز الآلية ببنها، حفاظًا على حقوق الشركة، وتماشيًا مع أحكام القانون المدني فيما يخص التسجيل كشرط لنفاذ التصرف في مواجهة الغير، ووفقًا لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المتعلقة بإثبات الأصول الثابتة.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

ارض مطحن كفر الدوار تم الانتهاء من جميع اجراءات التسجيل وتم الحصول على توكيل بكل المطلوب من الجمعية للانتهاء من هذا مع الشهر العقاري فضلاً على ان الشركة حائزة على الارض متمثلة في مطحن كفر الدوار، اما بالنسبة ارض مجمع المخابز الاليه ببنها قدم طلب التسجيل وقيد برقم (٣١٢) لسنه ٢٠٢٤ وتم تجديده برقم ٢٩٢ لسنه ٢٠٢٥ وجارى السير فى اجراءات التسجيل.

الملحوظة

إستمرار التحفظ على السيارة والمقطورة رقمى (٦٤٧٨ ق,م,ب، ٦٩١٨ ق,ف,ج) التابعتان لقطاع القليوبية منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ على خلفية حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في ٢٠٢٣/٣/٣٠، رغم صدور قرار النيابة الكلية بجنوب دمنهور في ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليمهما لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادتهما لمكان الإيداع، وتم على أثر ذلك إقامة الدعوى ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ - إيتاي البارود - ضد وزير العدل وآخرين وتم وقفها بجلسة ٢٠٢٥/٧/٣١ لحين الفصل في صحة الحادث.

نوصي بإستكمال مخاطبة الجهات المعنية ومتابعة الأمر حفاظاً على أصول الشركة المُتوقفة منذ أربعة سنوات تقريباً.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

جارى السير في اجراءات استلام السيارة ومناشده الاجهزة المعنيه للحصول على السيارة والتعويض اللازم وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤ لسنه ٢٠٢٤ ، وبجلسه ٢٠٢٥/٧/٣١ تم وقف الدعوى تعليقياً لحين الفصل في الجنحه المقامه ضد السائق على اعتبار انها مساله اوليه

الملحوظة

بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٥,٩٩٤ مليون جنيه، متضمنًا مبلغ نحو ١,٤٤٧ مليون جنيه قيمة تنفيذ أعمال ترميم (٤) صوامع خرسانية بمطحن سيمون بدمنهور بقطاع البحيرة والمسندة لشركة الصواف للمقاولات العمومية بموجب العقد المورخ ٢٠٢٣/٢/١٢ وعقد آخر مُلحق إضافي في ٢٠٢٤/٨/١٥ وبمدة تنفيذ (إجمالية) ١٦ شهر من تاريخ الإستلام الفعلي في ٢٠٢٤/١/٢٩، وقد بلغ ما تم تنفيذه حتى آخر مُستخلص رقم (٣) جاري في ٢٠٢٥/٥/١٤ نحو ١,٠١٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٤٦٪ من جملة الأعمال التقديرية البالغة نحو ٢,١٨٥ مليون جنيه.

وقد أشار تقرير المكتب الإستشاري المؤرخ ٢٠٢٥/٧/١٢ إلى تدني معدل الإنجاز على نحو ملحوظ وعدم إنتظام العمالة الفنية بالموقع رغم جاهزية الموقع وإستمرار سريان التعاقد، يؤكده عدم إنجاز أعمال تدعيم بعض الأعمدة والحوائط طبقا للرسومات والمواصفات الفنية المعتمدة وتاخر تنفيذ ما يُقارب ٥٠٪ من البنود الجوهرية.

نوصي بضرورة إلزام المُقاول بالبرنامج الزمني المُعتمد مع تكليف قطاع المشروعات بالمتابعة الدورية الدقيقة ورفع تقارير مُنتظمة للإدارة العليا عن الموقف التنفيذي لإتخاذ ما يلزم من إجراء في هذا الشان.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

جارى المتابعه الدوريه من جانب القطاع الفنى بالشركة وفقاً للبرامج الزمنيه المقرره للنهو من الاعمال فى المواعيد المقرره

الملحوظة

تم جرد المخزون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والبالغ نحو ١٤٩,٢٧٨ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بانه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط.

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

سوف يتم العمل على تطبيق معيار المحاسبه المصرى رقم (٢) على باقى عناصر المخزون.

الملحوظة

لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الاقماح ملك الشركة والبالغ كميتها طبقاً لقوائم الجرد في ٢٠٢٥/٦/٣٠ حوالي ١٠٠٠ طن قمح أجنبي ٧٢٪ والبالغ قيمته نحو ١٣,٨٢٩ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٢٢,٣٥٢ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥٪ وحوالي ٢٢٨,٧٣٦ ألف طن من القمح المحلي، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

يتعين وضع جدول زمني لتصفية الصوامع للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات للأرصدة الدفترية وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

يوجد برنامج تصفيه تم اعتماده من الادارات التموينيه وذلك لصعوبه عمل تصفيه صفريه في تاريخ واحد لكل الشون والصوامع ويتم التسويه في حاله وجود زيادة أو نقص نتيجه التصفيه وسوف يتم إخطار السيد مراقب الحسابات بنواتج التصفيه.

الملحوظة

ما زالت ملاحظتنا قائمة بشان ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات اكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥٪ بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ١,٣٩٥ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بما يعادل حوالي ١,٣٦٠ مليون طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالي ٣٥ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ١٦,٥٠٠ ألف طن فقط بفارق قدره ١٨,٥٠٠ ألف طن, فضلاً عن وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث تراوح متوسط أسعار البيع من ٤٤٤ جنيه إلى ٣٧٧٣ جنيه للطن بمطاحن الشركة,

يتعين ضرورة وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وإفادتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة إحكاماً للرقابة وأسباب التفاوت في أسعار بيع المخلفات,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

جزء من المخلفات العضويه يتم استخدامه على النخاله وهو ما يسفر عنه زيادة التصافى.

-تفاوت الاسعار يرجع الى طبيعه المخلفات قمح مصرى أم أجنبى وتوقيت البيع والاسعار مرتبطة مع أسعار الاعلاف.

وسوف يتم العمل على وضع الدورة المستنديه المناسبه لمخلفات الطحن.

الملحوظة

بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٠٢,٩٦٤ مليون جنيه، ورصيد دائن بنحو ٢٣,٧٤٩ مليون جنيه، وبمراجعة تفصيلات أهم الأرصدة أتضح ما يلي :

- ما زالت مستحقات الشركة لدى بعض الشركات العاملة بمنظومة المكرونة التمويني والصادرة بالتوجيه الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٢ والمنتهي العمل بها منذ اغسطس ٢٠٢٤، إلا أنه وبعد تجاوز العام من توقفها فما زال حساب العملاء يتضمن مبلغ نحو ٢٢,٤٠١ مليون جنيه أرصدة مدينة مُستحقة على شركة مضارب الدقهلية، ومصنع مكرونة الأميرة، ومصنع النور (نحو ١٤,٨٥٧ مليون جنيه، ٤,٩٦٦ مليون جنيه، ٢,٥٧٨ مليون جنيه على الترتيب),

وذلك بعد إجراء التسويات المالية مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بموجب محضري أعمال في نوفمبر ٢٠٢٤، ويناير ٢٠٢٥,

- مبلغ نحو ٦٨,١٨١ مليون جنيه قيمة المستحق على شركتي الجملة (العامة والمصرية) عن مسحوباتهما من الدقيق خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (مبلغ نحو ٥٤,٨١٣ مليون جنيه، ونحو ١٣,٣٦٨ مليون جنيه على الترتيب)، وقد تبين أنه لم يتم فصل مسحوبات الشركتين من مكرونة المنظومة، قيمة مسحوبات المكرونة بالسعر الحر، وبما يخالف الأصول المحاسبية المتعارف عليها لسهولة إجراء المطابقات اللازمة,

- مبلغ نحو ٦٣,١٧٨ مليون جنيه مديونية مستحقة على الشركة القابضة للصناعات الغذائية تتضمن مبلغ نحو ٥,٥٧١ مليون جنيه باقي قيمة مسحوباتها من الدقيق (عبوة ١ كيلو) ونحو ٥٧,٦٠٧ مليون جنيه قيمة تسويات منظومة المكرونة (شركة الأميرة، ويونيفرت، مصر المنوفية، مضارب الدقهلية) والتي لم يتم تحصيلها حتى تاريخه,

-مبلغ نحو ٣١,٣٨٧ مليون جنيه مديونية كبار العملاء وعملاء القطاع الخاص والتعاقدات عن مسحوباتهم من الدقيق الحر خلال العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مُتمثلة في نحو ١٤,٥٨٤ مليون جنيه مسحوبات شركة الأميرة، ونحو ٤,٦٩٧ مليون جنيه على شركة مضارب الدقهلية، ونحو ٤,٤٨٦ مليون جنيه على شركة مضارب الشرقية، ونحو ٣,٠٣٨ مليون جنيه على شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية، ونحو ٣,٠٠٨ مليون جنيه شركة الرواد، ونحو ١,٥٧٤ مليون جنيه تخص شركة الفرسان,

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بإبرام عقد معاوضة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالمخالفة للفقرة (٨) من المادة (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١,

يتعين بحث المديونيات القائمة على شركات المنظومة المُشار إليها والعمل على تحصيل مستحقات الشركة أو تسويتها مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرام العقد وعرضه على الجمعية العامة للإعتماد، وإجراء المطابقات على أرصدة شركتي الجملة، مع الفصل بين المسحوبات التموينية والحرة لضمان دقة الحسابات، ومتابعة تحصيل مديونيات عملاء الدقيق الحر توفيراً للسيولة المالية وتعظيم العوائد، ضماناً لسلامة الموقف المالي وحفاظاً على حقوق الشركة,

**** مداخله السيد المحاسب / على سيد على وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة :**

كان في شركة بدون ذكر اسم كان عليها مديونية كبيرة جدا خلال السنتين الى فاتوا وكنت ناوى بعمل مخصص في المركز المالي لان التحصيل ضعيف جدا والمديونية كبيرة جدا الا ان الحمد الله بفضل ربنا ثم اللواء محمد إيهاب قدرت الشركة تحصيل هذه المديونية

**** الرد السيد المهندس / عبد العزيز شكري (الرئيس التنفيذي) :**

شركة النور أيضا قامت بالسداد

**** مداخله السيد المحاسب / على سيد على وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة :**

احنا الحمد الله منظومة العملاء كويسة هيا بس حته بتاعت منظومة المكرونة الأخيرة ان شاء الله مع الشركة القابضة نحاول بقدر الإمكان نحل هذه التسويات

الملحوظة

ما زال لم يتم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح الشركة بشان مبلغ نحو ١٥,٦٤٤ مليون جنيه (قيمة إيجار وعجوزات) على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستاجر السابق للفندق السياحي والنادي الإجتماعي بموجب العقد المؤرخ أبريل ٢٠١٢ والمستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧,

يتعين مخاطبة الجهات المُختصة بتنفيذ الأحكام وبذل العناية الكافية لتحصيل مُستحقات الشركة طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

الشركة تتابع جهات تنفيذ الاحكام لتنفيذ الحكم حيث ان التنفيذ الجبري يتطلب مصاريف توازي ١٠٪وان المذكور مطلوب لاكثر من ٥٣حكم للغير ولم يستدل علي محل اقامته

الملحوظة

بلغت أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٤٨,١٢٦ مليون جنيه ، مُتضمنة نحو ٤٤٦,٢٠٦ مليون جنيه بالحسابات الجارية بالبنوك والهيئة القومية للبريد بعوائد تتراوح بين ٥٪ إلى ٢٠٪ - منها أرصدة غير مُنتجة للعوائد بمبلغ ٣,٨٥٧ مليون جنيه ببنكي القاهرة والإسكندرية - طنطا (عدا حساب آخر ببنك القاهرة - مزايا) ومبلغ نحو ٨,٤١٥ مليون جنيه بالبريد بعائد يومي يبلغ ٥٪,

فضلاً عن رصيد ١٠٩٧٥ دولار ببنك مصر (حساب ٤٤٧٣) وبما يُعادل نحو ٥٤٠ ألف جنيه مُحققا عائد بنحو ١٨٩ ألف جنيه لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، ونحو ٢٠ ألف جنيه فقط للعام الحالي، رغم توافر بدائل مصرفية أُخرى بعوائد أعلى وعدم إستخدام هذا الحساب منذ عدة سنوات,

نُوصي بإستمرار تعظيم العائد على هذه الأرصدة بإعادة توظيفها في أوعية مصرفية مع الإقتصار على الحد الأدنى من السيولة التشغيلية إلتزاماً بمبدأ حسن إستغلال الموارد المالية وقواعد الحوكمة,.

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

الادارة تسعى جاهده في هذا الشان بما يحقق اقصى ربحيه للشركة علما بأن تلك المبالغ مودعه يوم ٦/٣٠ ولا يتم الاستفاده منها أو تحويلها لحسابات الشركة بالبنوك الاخرى الا بعد مرور ٤٨ ساعه من الايداع بالبريد وسيتم مخاطبه فروع بنكى القاهرة والاسكندريه بشان الارصدة بحساباتهم أو تحويلها الى بنوك اخرى.

هذا المبلغ نحو ١١ ألف دولار محتفظ به لغرض احتياج الشركة اليه عند الضرورة من بدل سفر خارج البلاد أو معارض أو مؤتمرات خارجيه وهو مبلغ بسيط

الملحوظة

بلغ رصيد الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٧٤,٧٤٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٦٦,٣٢٪ من رأس المال المُصدر والمدفوع والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه ، وهو ما يُعد تجاوزاً للحدود المعقولة وغير مُتسق مع الغرض الأساسي من تكوين هذا الإحتياطي والمتمثل في تغطية خسائر مُستقبلية أو تعزيز المركز المالي للشركة ، طبقاً للمادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية,

يتعين دراسة ما سبق في ضوء أحكام المادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية في هذا الشان وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لصالح الشركة

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

تمت الاحاطة وجارى الدراسه

الملحوظة

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٩٠,٤٧٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٢٩,٢٧٦ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٤/٧/١ والبالغة نحو ٢٦١,١٩٤ مليون جنيه ، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ١٥٧,٨٥٣ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، وبالمراجعة تبين بشانها ما يلي :

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ٣١٩,٤٧٠ مليون جنيه ، وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون ضمن منظومة الخبز ومبيعات النخالة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠٢٠/١١ والبالغ المطالبة عنها بنحو ٢٨٨,٢٥٩ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٥/٢٩ ، ومُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٢٨٩,٤٧٠ مليون جنيه ، هذا بالإضافة إلى المجنب بحساب الأرصدة الدائنة بنحو ١٢,٢٢٢ مليون جنيه لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن السنوات من ٢٠١٧/٦ إلى ٢٠١٩/٦,

كما ورودت مطالبة أُخرى من مصلحة الضرائب المصرية بفروق فحص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٣٥,٩٢٤ مليون جنيه ما زالت محل الفحص، تم تكوين مُخصص عنها بنحو ٣٠ مليون جنيه,

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشانها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة وما حصلت عليه الشركات الشقيقة باحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على مقابل تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشان إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشان أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية,

ويتضح في ضوء ما سبق أن الخلاف الضريبي نحو ١٧٩,٢٧١ مليون جنيه مما يُشير إلى زيادة قدرها نحو ١٤٠ مليون جنيه للمُخصص المُكون بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المعلي بالأرصدة الدائنة,

نوصي بإعادة تقييم كفاية المخصص في ضوء تطورات النزاع ومُستجدات الدعاوى المنظورة، والتاكد من دعمه بالمستندات القانونية المؤيدة، مع الإلتزام باحكام معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشان المخصصات، والإحتفاظ بمبدأ التحفظ المحاسبي لضمان عدم إستخدامه كإحتياطي سري والعدالة في العرض والإفصاح بالقوائم المالية,

**الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

يوجد خلافات ومنازعات ضريبيه مع مصلحه الضرائب بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيه عن ضريبه المبيعات والقيمة المضافة وقد قامت الشركة باللجوء الى اللجان الداخلية ولجان الطعن والمحاكم المختصة ومؤخرا الى لجان انهاء المنازعات ولم يتم الوصول الى اتفاق بشان هذه المنازعات حتى تاريخه وذلك بخلاف ما تم ارساله من مصلحه الضرائب بطلب تجهيز مستندات الفحص للفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ ضريبه قيمة مضافه وقد اتخذت الشركة اجراءات تدعيم المخصص بما يتوافق مع تلك المطالبات. قامت الشركة بالطعن على فروق فحص ضريبة الدخل وتم تحويل الملف الى لجنه الطعن المتخصصة وفى انتظار تحديد موعد الجلسة للنظر فى الطعن المقدم.

الملحوظة

بلغ رصيد مخصص عقوبات المطاحن والمُكوَّن خلال العام نحو ١٨ مليون جنيه، خُصص لمُواجهة الغرامات التموينية والمخالفات المرتبطة بنشاط المطاحن، وقد تحملت الشركة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٧,٦٥٤ مليون جنيه وفقا للمطابقات الفترية مع الهيئة العامة للسلع التموينية، منها مبلغ قدره ٥,٨٥٣ مليون جنيه يخص أعواما سابقة,

جدير بالذكر أنه لم ترد أي غرامات تخص الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لكافة قطاعات الشركة وعددها عشرة مطاحن، بإستثناء مطحني كفر الشيخ ودسوق، حيث وردت عنهما غرامات تخص شهر أبريل ٢٠٢٥ فقط،

يتعين إعادة دراسة المخصص في ضوء ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والإلتزامات المُحتملة والأصول المُحتملة، والحد من تلك الغرامات وتحديد المتسبب فيها إن أمكن - والإلتزام بالمعايير المحددة للأقماح تفاديا لتحمل الشركة لأية غرامات أو عقوبات وطبقا لتاشيرة معالي وزير التموين والتجارة الداخلية في ٢٠٢٣/١/١٩,

**الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

تم اعاده دراسة المخصص فى ضوء ما ورد من غرامات مع الاخذ فى الاعتبار الغرامات التى لم ترد الى الشركة بعد الخاصة بالربع الاخير لكافه قطاعات الشركة وكذلك غرامات بعض المطاحن عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ وتعمل الادارة جاهده باتخاذ العديد من الاجراءات لتفادى تلك الغرامات وتقليلها الى اقصى درجه ممكنه.

الملحوظة

بلغ رصيد مخصص مطالبات القضايا في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٥٣ مليون جنيه، بزيادة ١٨,٥٧٢ مليون جنيه عن أول الفترة، وتم تدعيمه بنحو ٤٧,١٤٩ مليون جنيه وإستخدام نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه، معظمها لقضايا عمالية,

ووفق الدراسة القانونية المقدمة لنا والبالغ قيمة المطالبات المحتملة حال الخسارة نحو ٦٠ مليون جنيه، تشمل عدد (٧٤٦) قضية باحكام نهائية غير منفذة حتى أغسطس ٢٠٢٥ وبقيمة ١٦,٧٧٧ مليون جنيه، وعدد (٧٥٧) قضية عمالية متداولة وأخرى مستانفة بقيمة مقدرة بنحو ٤٣,٢٨٠ مليون جنيه, قامت الشركة بسداد مبلغ نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بالإضافة إلى نحو ٢,٨١٢ مليون جنيه خلال يوليو ٢٠٢٥ لتنفيذ أحكام نهائية لعدد (٣٦) قضية,

وفي ضوء الزيادة المستمرة لتلك القضايا العمالية، صدر عن مجلس الإدارة بجلستيه رقما (٦، ٧) المُنعقدتين بتاريخي ١٥ مايو و٣٠ يونية ٢٠٢٥ ضم (٤) علاوات عن أعوام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ للحد من الأعباء المالية على الشركة,

وبفحص الدراسة القانونية المقدمة لنا من الشركة (لبعض القضايا) لوحظ إدراج قضايا سبق تنفيذ أحكامها خلال الفترة من مايو إلى يوليو ٢٠٢٥ ضمن تقديرات المخصص,

يتعين إستيفاء الدراسة القانونية والمالية، وإستبعاد القضايا المُسددة أو المُنفذة من المخصص، مع إتخاذ الإجراءات الإدارية للحد من تلك الإلتزامات مستقبلاً، وبما يتوافق مع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشان المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المُحتملة,

**الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

وفقا للأحكام النهائية والدعاوى المرفوعه على الشركة من العاملين الخاصه بالاجازات ومقابل العمل فى الجمع والعطلات والمتداوله امام المحاكم قد بلغت ٦٠ مليون جنيه بخلاف قضايا ضم العلاوات ونظرا لارتفاع قيمة مطالبات الاحكام الصادرة ضد الشركة وزياده عدد القضايا فقد تم تدعيم المخصص بما يتوافق مع تلك المطالبات .

الملحوظة

تُباشر الشركة العديد من الدعاوي القضائية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وما زالت متداولة حتى تاريخه (أغسطس ٢٠٢٥) لم نوافَ عنها بالدراسة القانونية ومما قد يترتب عليها من أثر مالي مُحتمل لهذه الدعاوي وبما يُخالف مُتطلبات الإفصاح والإعتراف وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

* الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني المقامة من ورثة سهير يعقوب سابا، لإسترداد أرض وآلات مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ إدعاء المدعين، وأعيدت الدعوي لإستئناف شبين الكوم التي أحالتها لمكتب الخبراء لتقدير قيمة الأرض وفق الأسعار الحالية، وعلى أثر ذلك تعاقدت الشركة مع مكتب المستشار/ محمد فريد مقابل ٣ ملايين جنيه تُسدد على دفعتين، مع شرط إسترداد الدفعة

المُقدمة بعد خصم مائة ألف جنيه حال الخسارة (لا قدر الله) وذلك بموافقة مجلس الإدارة رقم (١٠) في ٢٠٢٤/٨/٢٥، والدعوى مُقيدة برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق,س,ع شبين الكوم (معادة من النقض) وأحيلت إلى لجنة ثلاثية، مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/١١,

وبشان ما سبق لم نتلق إفادة القطاع القانوني بتقدير قيمة الإلتزام المالي المحتمل على الشركة عن هذه الدعوى، الأمر الذي يحول دون تحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي إلتزامات قانونية قد تنشا، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، أو المصروفات التي قد تتحملها الشركة عن هذا النزاع القانوني,

• الدعوي رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي طنطا والمُستانفة برقم ٢٦٧٨ لسنة ٧٤ ق,س,ع طنطا والمُقامة من السيدة/ نادية عبد الواحد أحمد عيد وآخرين للمطالبة بتعويض عن قرار تأميم أرض مطحن سلندرات الإتحاد بطنطا، وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/١٠ للتقرير,

• الدعوي رقم ١٨٩٤٣ لسنة ٦٦ ق عليا القاهرة د ٣ موضوعي والمُقامة من ورثة/ حُسنة أحمد الدحدح بخصوص إسترداد أرض شونة شبين القناطر بقطاع القليوبية، وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/١٠/١٤,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

تم إعادة الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني استئناف شبين الكوم حيث صدر حكم بإحالتها الى مكتب الخبير مرة أخرى

الدعوة رقم ٢٧٧ لسنه ٢٠٢٢ مدني كلى طنطا مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/١٠ للتقرير

الملحوظة

الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق قضاء إداري المنوفية والمُقامة من الشركة ضد وزير الإسكان وآخرين بشان دعوى طعن على القرار ٣١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشان إسترداد مجمع المخابز الآلية بمدينة السادات وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٢٧ بعدم اختصاص وإحالة لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة ولم يُحدد لها جلسة بعد، والطعن رقم ٧٥٣٧ لسنة ٧٠ ق,د ٣ إدارية عليا والمقامة ضد وزير الإسكان ورئيس جهاز مدينة السادات بشان دعوى طعن على إلغاء قرار إسترداد مجمع المخابز البلدية بمدينة السادات وإلزام بمقابل حق انتفاع وبجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ تم إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنوفية ولم يحدد لها جلسة بعد,

يتعين على الشركة المُتابعة مع مكتب المُستشار القانوني بشان دعوى مطحن خالد بن الوليد ومتابعة مُستجدات باقي القضايا وإتخاذ كافة لإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشان حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة لما لذلك من أثر مالي وجوهري على القوائم المالية للشركة,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

لدعوى ما زالت متداوله ولم يحدد لها ميعاد حتى الان

الملحوظة

بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالحسابات الدائنة للشركات الشقيقة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ (دائن) بنحو ٣,٤٠٢ مليون جنيه قيمة المُستحق بإسم صندوق موازنة الأسعار بواقع عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥٪ من قيمة البيع,

يتعين موافاتنا بالسند القانوني عن خصم المبلغ لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية وذلك على الرغم من قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار

الملحوظة

تضمن حساب مصروفات مُستحقة السداد (الأجور المستحقة) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٥٦ مليون جنيه مكافاة الأرباح المستحقة تقديرياً عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحت إعتماد الجمعية العامة,

يتعين إقرار مجلس إدارة الشركة بالمبلغ والعرض على الجمعية العامة,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

تم أخذ موافقة مجلس الادارة أسوة بالعام السابق والامر معروض على الجمعيه للاعتماد

الملحوظة

تضمن حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٨٣,٣٢٢ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات تبرع لجمعيات ومؤسسات خيرية,

-الأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشان,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

معروضه على الجمعيه العامة للشركة

الملحوظة

تضمن حساب تامينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مبلغ نحو ١,١٥٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤، ومبلغ نحو مليون جنيه تامينات للغير يُمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات),

يتعين بحث تلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم وفقاً لما تقضي به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥,

CamScanner

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

تم اخذ الملحوظة عين الاعتبار

الملحوظة

لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية للتامين الصحي الشامل والمُقيد ضمن الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات بنحو ١٤,٣٢٢ مليون جنيه يخص العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ منها نحو ٧,٥٤٠ مليون جنيه ، وذلك بالمخالفة للمنشور العام رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ الصادر عن مصلحة الضرائب، الذي يجيز لهيئة التأمين الصحي الشامل توقيع الحجز الإداري وفقا لقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنفيذًا للبند (تاسعا) من المادة (٤٠) من قانون التامين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ,

يتعين القيام بسداد قيمة المساهمة التكافلية أولاً باول تجنباً للتعرض للحجز الإداري تنفيذاً لما جاء بالمنشور العام لمصلحة الضرائب المصرية ,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

سوف يتم اتخاذ اللازم بشان سداد المساهمة التكافليه

الملحوظة

تضمنت الإيرادات (خدمات مباعة) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٣,٧٢٤ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين,

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها ,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

جارى عمل مطابقه مع الشركة العامة للصوامع

الملحوظة

الرأي المتحفظ :

وفيما عدا تاثير ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المُشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ,

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :

-لا يزال الوضع قائماً بشان عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التاميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الأخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل، ومن أمثلة ذلك (مجمع المخابز الآلية بطنطا بالغربية، مطحن السلام بقليوب، مطحن المعداوي بمنوف ومطحن سرس الليان القديم بالمنوفية، أرض مطحن قشعمي بدسوق بكفر الشيخ) ,

يتعين حصر كافة الحالات المثيلة ونهو تسجيل الأراضي محل الدعاوي القضائية وإستكمال إجراءاتها للحفاظ على ممتلكات الشركة ,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

تقوم الشركة بمتابعه القضايا وهى ما زالت متداوله وجارى متابعه اجراءات تقنين للمواقع الصادر لها احكام.

الملحوظة

لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله ، وذلك بعد تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ ، مع إجراء دراسة تفصيلية للإستفادة من هذا النشاط ,

يتعين دراسة تفعيل هذا النشاط وتقييم الجدوى الإقتصادية له وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم وتحقيق أهداف الشركة ,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

الشركة تسعى جاهده للاستفاده من هذه الماده بما يعود بالنفع على الشركة والمساهمين مع الاخذ في الاعتبار كامل الحيطه والحذر وكذلك مراعاه القرارات السياديه في هذا الشان

الملحوظة

عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (فندق - قاعة - كافيتريا - أخرى) يتضح من تحليل عوائد تكلفته الدفترية والبالغة نحو ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه ضَعف جدواه الإستثمارية، التي تراوحت عوائده خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بين ٠,٥١٪ إلى ٦,٢٩٪ ,

ويُستدل من تحليل الإيرادات والمصروفات خلال سنوات النشاط أن إجمالي الربح المُحقق بلغ نحو ٤,٦٦٥ مليون جنيه فقط، مقابل تكلفة إجمالية تُقارب ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه ، وهو ما يُمثل عائدًا متراكمًا لا يتجاوز ١٩,٢٧٪ من التكلفة خلال فترة تقارب ست سنوات ,

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشان الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي لتحقيق عائد يتناسب مع حجم الإستثمارات المُنفقة عليه ,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

الشركة تبذل قصار جهدها في استغلال الامثل للمبنى الثقافي من اجل زيادة العائد على المال المستثمر في هذا النشاط وتم ذلك من خلال زياده نسبه الاشغال للفندق وقاعات الافراح وجارى وضع الفندق على موقع Booking الإلكتروني لجذب عملاء خارجيين.

الملحوظة

ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشان نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشانها حُكم قضائي لصالح الشركة عام ٢٠١٦ في الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٤، ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه,

يتعين متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة والإفادة,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

جارى البدء في اجراءات التنفيذ حيث تعثر التنفيذ لوجود ضرائب على الشركة.

الملحوظة

تضمن حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٣,٠٣٤ مليون جنيه يُمثل قيمة آلات ومعدات وعدد وأدوات خاصة ببعض مطاحن الشركة، يرجع تاريخ شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في أغسطس ٢٠٢٥، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل، رغم تاكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة,

يتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول التي تم شراؤها منذ نحو ست سنوات، تجنبًا لإستمرار تعطل الأموال المُستثمرة وتعظيماً لعوائدها، مع مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

استخدام هذه الاصول مرتبط بالبدء فى اجراء عمليات الاحلال والتجديد فى هذه المواقع والتى تاخرت لظروف خارجه عن أراده الشركة وقريبا ان شاء الله تبدأ الشركة فى عمليه الاحلال والتجديد للاستفادة من هذه الالات.

الملحوظة

عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن مظاهر ذلك :

- بلغت نسبة عدم إستغلال الطاقة المُتاحة لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢٪ (مطحن ٢٣ يوليو) ٣٢,٤٩٪ ونسبة عدم إستغلال الطاقة المُستهدفة ١٠,٨٩٪,
- تدني الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة شبين الكوم والبالغة ٦,٨٦٠ ألف طن بنسبة ٥٥,٥٥٪ من الطاقة المتاحة والبالغة ١٢,٣٤٨ ألف طن، ويتصل بما سبق من عدم إستغلال الطاقة المُتاحة للمصنع بنسبة ٤٧,١١٪ وعدم إستغلال الطاقة المُستهدفة بنسبة ٤,٨٠٪,
- بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية لمخبز طنطا (حلويات ونواشف) ٧٨,٩٤٪ وعدم إستغلال الطاقة المُستهدفة بنسبة ٣٦,٨١٪,

يتعين إعداد دراسة تحليلية لإستغلال الطاقات المُتاحة لمطاحن الشركة ومصنع المكرونة وزيادة الجهد التسويقي لرفع الطلب على منتجات الشركة من مخبز طنطا (حلويات ونواشف) وتعظيم العائد على المال المُستثمر بأصول الشركة,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

يرجع ذلك الى ظروف السوق والمنافسه الشرسه مع القطاع الخاص والشركة تسعى جاهده لفتح أسواق جديدة لاستغلال تلك الطاقات كما قامت الشركة بتطوير منافذ ومعارض البيع وتزويدها بثلاجات العرض إضافه الى رفع الوعى التسويقى لدى أفراد قطاع التسويق بالشركة واستغلال شبكه النت في الترويج للمنتجات.

الملحوظة

تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٥/٦/٣٠ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا),

يتعين دراسة سُبل تعظيم الإستفادة من المخزون الراكد وبطيء الحركة أو التصرف الإقتصادي له بما يُحقق أفضل عائد عنها وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطيء الحركة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩، ٢٨، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون,

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

جارى تشكيل لجنه متخصصه لدراسه تلك الارصدة ومدى الاستفاده منها أو طرحها للبيع.

الملحوظة

تم إرسال مُصادقات للعملاء والموردين والأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٥/٧/١٦ وبعدد ١٤٤ مُصادقة على أرصدتها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ودون موافاتنا بها للإشراف عليها، ولم ترد ردود عنها حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٥/٨/١٤,

يتعين التنبيه بإرسال المصادقات وفقاً للأهمية النسبية لأرصدة العملاء والموردين مع مراعاة الدقة في إثبات العناوين الخاصة بهم، مع موافاتنا بها قبل إرسالها بوقت كاف للإشراف عليها وبما يرد للشركة من ردود خاصة بتلك المصادقات,

CamScanner

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

سوف يتم تلافى ذلك مستقبلاً

الملحوظة

تضمنت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات مبلغ نحو ٤١,٣٨٢ مليون جنيه قيمة ضرائب مُستقطعة بمعرفة الغير لم نوافٍ بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ٤,٣٣٢ مليون جنيه,

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

جارى الحصول على باقى الشهادات المؤيده

الملحوظة

تضمنت الأرصدة المدينة الأخري مبلغ نحو ٦١,٨٥١ مليون جنيه قيمة تامينات لدي الغير لم يرد ما يؤيد منها شهادات بنحو ٨١٠ ألف جنيه,

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة وموافاتنا,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

جارى الحصول على باقى الشهادات

الملحوظة

تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٥/٦/٣٠ المبالغ التالية :

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه بواقي الحصص النقدية منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪) بمخالفة توصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ بعد الرجوع إلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية,

يتعين تنفيذ توصيات الجمعيات العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضي به الأحكام والقواعد القانونية بشان بواقي الحصص النقدية وحصة العاملين,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

سوف يتم اتخاذ اللازم فى ضوء القوانين والقواعد القانونيه

الملحوظة

نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية),

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية وإتخاذ اللازم بهذا الشان

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

محل دعوى قضائيه ما زالت متداوله

الملحوظة

لم يتم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤، رغم التغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٥، لذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة لإعادة دراسة وتحديث المعدلات المعيارية لكل طن من القمح المطحون والمكرونة، بهدف قياس كفاءة أنشطة الشركة وتعزيز الرقابة عليها، فضلا عن عدم قيام الشركة بقياس الإنحرافات عن تلك المعدلات مع الأداء الفعلي وإتخاذ القرارات المناسبة بشانها,

نُوصي بتشكيل لجنة مُتخصصة لوضع معدلات معيارية مُحدثة تُساهم في قياس كفاءة أنشطة الشركة بدقة، مع الإلتزام بمقارنة المعدلات المعيارية بالأداء الفعلي، وتحليل الإنحرافات الناتجة، وإتخاذ القرارات المناسبة لما له من أثر مباشر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وتعزيز الرقابة,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

جارى دراسه ما ورد بالملاحظة

الملحوظة

في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بما يساهم في مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية,

نوصي بضرورة العمل على التحول من نظام التسجيل اليدوي إلى النظام الآلي وربط إدارة الشركة بمناطقها المُختلفة تسهيلاً للحصول على المعلومات والتقارير بشكل مُنتظم وإحكاماً للرقابة الداخلية,

** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :

تم التعاقد مع شركة ACC لتنفيذ المطلوب

CamScanner

الملحوظة

أعمال البيئة والأمن الصناعي :

-أسفرت معاينتنا الميدانية لبعض وحدات الشركة المختلفة عن وجود عدد من المخالفات للإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة ولائحته التنفيذية، والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، ومن أبرزها:

- مخالفات السجلات والتصاريح: التاخر في تجديد بعض شهادات السجل الصناعي، إدراج منتجات بمسميات ونسب إستخراج دقيق مخالفة للنسبة المقررة (٨٧,٥٪) المعمول بها منذ يوليو ٢٠٢٢، إنتهاء صلاحية بعض الشهادات الصحية للعاملين.
- قصور القياسات والإشتراطات البيئية: عدم إجراء القياسات البيئية اللازمة ببعض مطاحن ووحدات الشركة، إنتشار الاتربة والمخلفات وضعف مستوى النظافة العامة ببعض المطاحن والمخازن.
- قصور إجراءات السلامة والصحة المهنية: عدم إلتزام العاملين بإستخدام مهمات الوقاية الشخصية (كمامات، سدادات أذن، نظارات، ملابس العمل)، عدم توفير الأغطية الواقية للسيور والتروس وبعض المعدات، ضعف الإضاءة في بعض المواقع.
- قصور الصيانة والهيئة العامة للمواقع: وجود بلاطات مكسورة وتشقق ورطوبة وتساقط بياض، مع رشح مياه بارضيات وجدران وأسقف بعض الوحدات، كسر بزجاج بعض النوافذ بما يسمح بدخول الأتربة، والحشرات وخلافه.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب هذه المخالفات، والإلتزام باحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمُعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية في شان البيئة، تجنباً لتعرض الشركة لأية عقوبات.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

الشركة تسعى نحو الالتزام باحكام قانون البيئه واللائحه التنفيذيه والشركة تعمل على تلافى كافه الملاحظات الخاصه بالبيئه والامن الصناعى.

الملحوظة

ضعف بعض نظم الرقابة الداخلية:

- تكرار شراء أصناف بأسعار متفاوتة من نفس المورد أو موردين مختلفين وعلى فترات متقاربة، فضلاً عن وجود قصور في أوامر الإسناد الصادرة من الشركة لشراء الأقماح.
- عدم تناسب مبالغ التامين على عهد أمناء خزائن الإيرادات ببعض القطاعات التابعة للشركة، فضلاً عن عدم توريد كامل النقدية المُحصلة بخزينة الإيرادات لبعض وحدات الشركة إلى البنك أو حسابات البريد في بعض الأوقات مما قد يعرض النقدية لمخاطر السرقة.
- وجود إختلاف في بيانات سيارات الشركة المدرجة بوثائق التامين والبيانات الفعلية المدرجة بقطاع الحركة والنقل مما قد يضيع على الشركة التعويض عن حادث، تعطل العديد من عدادات السيارات وأجهزة التتبع الملحقة بالسيارة وعدم سلامة معدلات إستهلاك الوقود، أيضا صعوبة تتبع المعدات والآلات الخارجة للاصلاح بالورش الخارجية لغياب سجلات القيد بها.
- محاولة الإستيلاء على بعض الأصناف أو تعطيل بعض الآلات والمعدات ملك الشركة أظهرتها تحقيقات الإدارة القانونية وقرارات الجزاءات عن هذه الافعال.
- إرتفاع نسب الإستخراج ومعدلات التصافي عن المعدلات النمطية وتباينها بين المطاحن مع عدم الإلتزام أحياناً بالمواصفات القياسية لإنتاج الدقيق ٨٧,٥٪ وتجاوز نسب الرطوبة والرماد والمتخلف، مع غياب الفصل بين مخازن الإنتاج والعبوة، مع عدم وجود دورة مستندية لمخلفات الطحن وكنسة عجين المكرونه وإثباتها فقط عند البيع.

نُوصي بضرورة إجراء مراجعة شاملة لإجراءات الرقابة الداخلية في كافة القطاعات محل الملاحظات المُبلغة للشركة، مع توحيد سياسات الشراء، وتحديث آليات الرقابة على النقدية والأصول، وتفعيل أنظمة متابعة الإنتاج والمخزون لضمان الإلتزام بالمعايير وحماية موارد الشركة.

**** الرد للسيد المحاسب/ ممدوح عليوة (العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية) :**

سوف يتم اخذ الملحوظة عين الاعتبار والشركة تسعى نحو تدعيم نظم الرقابه على ممتلكات الشركة

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى : -

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي فقط تقييم المخزون ونرى تطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقه مع ما ورد بدفاتر الشركة وذلك في حدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات في الدفاتر.

وكل عام وحضراتكم بخير وكل الشكر لقيادات الشركة المهندس عبد العزيز شكري الرئيس التنفيذي و كل الشكر للإدارة المالية بقيادة الأستاذ ممدوح عليوة وكل الشكر محاسبين الإدارة المالية الذين افتخر بيهم وفى النهاية اشكر سيادة اللواء محمد إيهاب رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الإدارة.

**** ثم دعا اللواء/ محمد إيهاب احمد -رئيس الجمعية العامة للشركة السيد الأستاذ مراقب الحسابات القانوني للشركة لعرض التقرير.**

CamScanner

**وقد تحدث السيد الأستاذ المحاسب / باسم احمد عبد العزيز زايد المفوض من السيد الأستاذ المحاسب/ محمد محمد اسماعيل مراقب حسابات الشركة

بسم الله الرحمن الرحيم ...

قمنا بمراجعه القوائم المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في المركز المالى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئوله عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية

مسئولية مراقب الحسابات

وتنحصر مسئوليتنا في ابداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تاكد مناسب بان القوائم المالية خالية من ايه أخطاء هامة ومؤثرة وأننا نرى ان ادله المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبه وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية

الرأي المتحفظ : -

وفيما عدا تاثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا ان القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

-تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر. وشكرا

CamScanner

واليكم قرارات الجمعية العامة العادية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا المنعقدة في ٢٠٢٥/٩/٢٨ للنظر في اعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

(القرار الأول)

❖ اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط ونتائج أعمال الشركة عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

(القرار الثاني)

❖ التصديق على تقريري السادة مراقبي الحسابات والتصديق على رد الشركة عليهما.

(القرار الثالث)

❖ المصادقة على تقرير الحوكمة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

(القرار الرابع)

❖ المصادقة على قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والقوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن العام المالي المنتهى في ذات التاريخ.

(القرار الخامس)

❖ الموافقة على ما تم صرفه لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة من رواتب ومكافآت وبدلات خلال العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥.

(القرار السادس)

❖ الموافقة على:

١- قائمة توزيعات الأرباح المقترحة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمراعاة أن تكون حصة المساهمين ٢٧٠ مليون جنيه بواقع ٣٦ جنيه للسهم وذلك على النحو التالي:

القيمة بالألف جنيه

البيـــــــان	جزئي	كلي
الفائض بعد الضريبة	٤٢٤٨٤٦٧٧٧	
أرباح أو خسائر مرحله	(٩٢٦٥٨٥٠)	
الأرباح الصافية		٤١٥٥٨٠٩٢٧
احتياطيات		
احتياطي قانونى	٤٠٠٤٩٨١٥	
احتياطي نظامي	٣٩٤٠٦٨٧٨	
احتياطي رأسمالي	٠	
		٧٩٤٥٦٦٩٣
باقي التوزيعات		٣٣٦١٢٤٢٣٤
توزيعات العاملين	٦٠٠٠٠٠٠٠	
توزيعات المساهمين (بواقع ٣٦ جنيه للسهم)	٢٧٠٠٠٠٠٠٠	
مكافاة أعضاء مجلس الإدارة	٤٠٠٠٠٠٠	
توزيعات أخرى (٠,٥ ٪ النشاط الرياضي)	٢١٢٤٢٣٤	
		٣٣٦١٢٤٢٣٤

٢- الموافقة على صرف مكافاة مجلس الإدارة من الحصة المدرجة بقائمة توزيعات الأرباح عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

CamScanner

(القرار السابع)

❖ اعتماد قرار مجلس الإدارة بشان منح العاملين : -

أ- العلاوة الدورية بنسبه ١٠٪ من الأجر الأساسي اعتبارا من ٢٠٢٥/٧/١ .

ب- منح نسبة ٥٪ من الأجر الأساسي تصرف شهرياً اعتبارا من ٢٠٢٥/٧/١ وتخضع لجميع الاستقطاعات القانونية على ان تدرج ضمن عناصر الاجر المتغير

(القرار الثامن)

❖ اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المالي ٢٠٢٤ /٢٠٢٥ بمبلغ ٨٣٣٢٢ جنيه والترخيص لمجلس الإدارة بمنح تبرعات جديدة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بحد أقصى بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه.

(القرار التاسع)

❖ الموافقة على تعيين مكتب السادة / حسونة وخليل محاسبون ومراجعون قانونيون مراقباً لحسابات الشركة عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ باتعاب سنوية قدرها (٧٠) ألف جنيه غير شاملة الضريبة وبالتكليفات الواردة بالعرض المقدم منهم.

(القرار العاشر)

❖ الموافقة على تحديد الرواتب المقطوعة وبدلات مجلس الإدارة اعتبارا من ٢٠٢٥/٧/١ على النحو التالي : -

١- على تحديد الراتب المقطوع للسيد رئيس مجلس الإدارة غير المتفرغ بمبلغ أربعون ألف جنيها شهريا

٢- تحديد مقابل جلسات مجلس الإدارة عشرة الاف جنيها للجلسة موزعه على النحو التالي

- بدل حضور ثمانية الاف جنيها.
- بدل الانتقال الفين جنيها.

مع مراعاة : -

* ألا يزيد ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من بدلات الحضور ومصاريف الانتقال عن خمسة عشر جلسة سنوياً.
* ألا يتجاوز بدل الجلسة لعضو اللجنة التي تشكل من أعضاء مجلس الإدارة عن قيمة مصروفات الانتقال المقررة لمجلس الإدارة شهرياً على ألا يزيد ما يتقاضاه عن عدد أربع جلسات للجنة الواحدة سنوياً.
* استمرار العمل بما تقرر من الجمعيات العامة السابقة للشركة للرئيس التنفيذي والأعضاء المنتدبين من المزايا والخدمات المقررة للعاملين باستخدام السيارة والعلاج.

(القرار الحادي عشر)

❖ إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٤ /٢٠٢٥ في ضوء ما عرض على الجمعية من بيانات ومعلومات عن القوائم المالية ونتائج الاعمال.

(القرار الثاني عشر)

❖ الموافقة لمجلس الإدارة على عقود المعاوضة التي ابرمتها الشركة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وكذا الترخيص للمجلس في ابرام عقود معاوضة مع الأطراف ذوي العلاقة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

(القرار الثالث عشر)

❖ الموافقة على البدء في اتخاذ الاجراءات الخاصة بزيادة رأس المال ليصل إلى النصاب القانوني طبقاً لكتاب الهيئة العامة للرقابة المالية بزيادة رأس مال الشركة إلى ١٠٠ مليون جنيه

CamScanner

(القرار الرابع عشر)

❖ الموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية لبيع خطى إنتاج الخبز البلدي والإفرنجي بمشتملاتهما بمخبز بنها. مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لهذا الشان.

**** وقد فوضت الجمعية السيد / مصطفي احمد القباني او السيد / محمد محمود القاضي في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في توثيق محضر الاجتماع لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتاشير بمضمونة في الغرفة التجارية والسجل التجاري والشهر العقاري وأي جهة حكومية أخرى يلزم اعتماد المحضر امامها.**

((وانتهي الاجتماع على ذلك، حيث كانت الساعة الرابعة عصرا))

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس الجمعية العامة

اللواء / محمد إيهاب احمد سعد غانم

شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية
مكتب رئيس مجلس الإدارة